



مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

أثر هجرة الأزواج على النساء في قطاع غزة





مركز شؤون المرأة WAC

الرؤيا:

مركز شؤون المرأة هو مركز نسوي للمعرفة والمعلومات يلعب دوراً ريادياً في تمكين النساء وتعزيز حقوقهن و المساواة الجندرية في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.

الرسالة:

مركز شؤون المرأة هو جمعية أهلية نسوية مستقلة غير ربحية تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز حقوق المرأة و المساواة الجندرية من خلال برامج بناء القدرات والأبحاث و المناصرة. يلتزم مركز شؤون المرأة خلال تحقيقه لرؤيته بمبادئ حقوق الإنسان و التي تشمل المسؤولية والالتزام بحكم القانون و الشفافية والتسامح و العدالة و المساواة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين للفئات المهمشة.

الأهداف الإستراتيجية للمركز

1. المساهمة في تعزيز بناء القدرات لطاقم مركز شؤون المرأة والمؤسسات النسوية و النساء في المناطق المهمشة في قطاع غزة.
2. المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة و الخاصة بالمرأة و المساواة الجندرية.
3. المساهمة في تعزيز حساسية المجتمع المحلي تجاه حقوق المرأة و العدالة الجندرية ودور المرأة في عملية التنمية المستدامة الفلسطينية.



صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) United Nations Population Fund، هو وكالة إنمائية دولية، وهو إحدى منظمات الأمم المتحدة العاملة في العالم، ويدعم حق كل امرأة ورجل وطفل في التمتع بحياة تتسم بالصحة وبتكافؤ الفرص، ويقوم الصندوق خلال دورته البرامجية الثانية بدعم وتعزيز قدرات العاملين الصحيين والحماية لتعزيز قضايا الحقوق الإيجابية بما فيها الحماية من العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في المناطق المهمشة وذلك من خلال تمكين النساء والفتيات لاتخاذ القرارات المناسبة لحماية أنفسهن وتعزيز صحتهن.

يسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين حياة الأفراد والأزواج وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم. ومن الأوجه الهامة لعمل الصندوق تحليل الطرق التي تؤثر بها الديناميكات السكانية - بما فيها (الخصوبة ومعدل الوفيات والهجرة والتحضر والشيخوخة وغيرها)، على جميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وطرق تأثرها بها.

ويعد الصندوق يد المساعدة للحكومات، بناءً على طلبها، في وضع السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر ودعم التنمية المستدامة، ويساعد الصندوق البلدان أيضاً على جمع وتحليل البيانات السكانية التي يمكن أن تعينها على فهم الاتجاهات السكانية السائدة. كما يشجع الحكومات على أن تضع في حسابها احتياجات الأجيال المقبلة، فضلاً عن التي هي على قيد الحياة الآن.

مقدمة

بعد عدوان 2014، لم يعد شيئاً على حاله. شعر الجميع رجالاً ونساءً باليأس وعدم الأمان. وعجزهم عن القيام بأدوارهم الاجتماعية. الأمر الذي أدى إلى تراخي القيم الراسخة التي كانت تربط المجتمع وحفظ تماسكه. وبرزت الهجرة كحل سحري لهذا الواقع البائس في ظل الحصار والانقسام والفقر والبطالة والقيود على الحركة وانسداد الأفق. وقد أحدثت هجرة الأزواج تغييرات اجتماعية عميقة في بنية الأسرة وعلاقاتها. وضاعفت من الأعباء الملقاة على عاتق النساء في سبيل تأمين متطلبات المعيشة اليومية لأسرهنّ وحالت دون تعزيز قدراتهن في المجتمع. كما أثرت بشكل سلبي على نظرة النساء لأنفسهنّ ونظرة المجتمع لهنّ. في ظل غياب منظومة متكاملة من الحماية الاجتماعية لهذه الفئة من النساء .

أهداف الورقة:

1. معرفة الأسباب التي أدت إلى هجر الزوج لزوجته وأسرته.
2. التعرف على الآثار المترتبة على هجر الزوج لزوجته ومدى تأثيرها على أفراد الأسرة.

تساؤلات الورقة:

1. ما الأسباب التي أدت إلى هجر الزوج لزوجته وأسرته؟
2. ما الآثار المترتبة على هجر الزوج لزوجته ومدى تأثيرها على أفراد الأسرة؟

أهمية الورقة:

يشكل الموضوع نافذة جديدة لدراسة أوضاع وحقوق النساء المهجورات من منظور النوع الاجتماعي في قطاع غزة خاصة والمجتمع الفلسطيني عامة .

المفاهيم :

الهجرة : انتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى موطن آخر والاستقرار فيه.
النساء المهجورات: النساء المتزوجات اللواتي هجرهن أزواجهن وتركوا منزل الزوجية إلى خارج البلاد ومر على غيابهم مدة تزيد عن سنة.

مجتمع البحث:

النساء المهجورات في قطاع غزة .

منهجية وأدوات البحث: جرى الموازنة بين البحث بالمشاركة من خلال الفئة المستهدفة والوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل واقع النساء المهجورات
أ- المقابلة : تم إجراء ثلاث مقابلات مع مديرة مؤسسة نسوية ومحامية وأخصائية نفسية
ب- المجموعات المركزة:
تم تنفيذ ثلاث مجموعات مركزة مع نساء مهجورات من المنتفعات من خدمات الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي في مركز شؤون المرأة ومركز صحة المرأة / جباليا من منطقتي الشمال ومدينة غزة وتراوحت أعمارهن من 25-45 سنة فيما كان مستواهن التعليمي من إعدادي إلى دبلوم.

الأدبيات:

- 1- دراسة إرشدي وآخرون 2017، " قضايا الفريق في محاكم غزة بين التعقيدات المفروضة والعدالة المأمولة: وخلصت إلى وجوب تعديل منظومة قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين لضمان العدالة القانونية للنساء بمن فيهن النساء المهجورات
- 2- دراسة "أسباب هجرة الشباب وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني": والتي أجرتها جامعة الأقصى . وتوصلت إلى أن 92.2% من أفراد العينة يعتقدون أن هجرة الشباب أصبحت ظاهرة في قطاع غزة.

الصعوبات:

1. جِدَّة الموضوع
2. ندرة الإحصاءات والبيانات والمعلومات المتوفرة حول الموضوع.

واقع النساء المهجورات في قطاع غزة:

أظهرت اللقاءات مع النساء المهجورات أنّ الهجرة خيار الرجال وأنه لم يتم أخذ آرائهن في ذلك. وغالبيةهنّ عرفنّ بهجرة أزواجهن بطرق غير مباشرة وبعد فترة طويلة من غيابهن عن المنزل. وقد تعاملن مع هجرة الزوج باعتبارها أمراً واقعاً لا فكاك منه وحاولن التعامل مع هذا الواقع المرير حسب ظروف وإمكانات وقدرات كل واحدة منهن في غياب حماية مجتمعية وفي غياب منظومة كاملة ومرتبطة من الخدمات المقدمة لهن باعتبارهن فئة خاصة وليس ضمن فئات أخرى. كما أنّ مرور فترة طويلة على هجر الأزواج لزوجاتهن، فاقم من سوء الأوضاع المعيشية للنساء وأبنائهن وجعلهن عرضة لحالة من الانكشاف الاجتماعي والاقتصادي وعرضة لزيد من الضغوط النفسية¹.

خصائص النساء المهجورات في قطاع غزة:

من حيث العمر:

غالبية النساء المهجورات في سن حرجة يعد أن تم هجرهن في أوج شبابهن. ووصلن إلى سن الأربعين وما فوقها في غياب الزوج. وهذا وضع لا يتم أخذه بعين الاعتبار في قضايا التفريق للضرر للنساء المهجورات.

من حيث العمر عند الزواج:

جميع النساء المهجورات تزوجن في سن مبكرة. تراوحت بين 14-18 سنة. ولم يكملنّ تعليمهنّ بعد الزواج بسبب الفقر وزيادة أعباء الأسرة وهموم الأبناء.

من حيث التعليم:

تبين أنّ جميع النساء المهجورات في الورقة باستثناء حالة واحدة لم ينهين مرحلة التعليم الثانوي. نتيجة التوزيع المبكر

من حيث العمل:

النساء المهجورات لا يعملن. ولا يملكن أي مصدر ثابت للحصول على المال. ولا يملكن مهارات كافية تمكنهن من الحصول على فرص عمل لائقة.

من حيث التعرض للعنف:

جميع النساء المهجورات في الورقة تعرضن لأشكال متعددة من العنف الجسدي والحرمان من الحقوق. فقد تعرضت (ن. د) طوال سنوات زواجهن للضرب والإهانة والمنع من زيارة الأهل والإكراه على ممارسات جنسية غير لائقة. كذلك تعرضت (ن. ز) للضرب وشد الشعر. والممارسة الجنسية في أوقات الدورة الشهرية. إضافة إلى التلطف الدائم بألفاظ مهينة وحاطة بالكرامة².

أسباب هجرة الأزواج:

- عدم الاستقرار السياسي:

تشكل حالة عدم الاستقرار السياسي، نتيجة وجود وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتكرر على قطاع غزة أحد أهم أسباب الهجرة. إضافة إلى أثر كل من الحصار والانقسام على الحياة. الأمر الذي ترك ظلالاً كثيفة على بنية العلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال. كما لعبت القيود على حرية الحركة والتنقل من وإلى القطاع دوراً كبيراً في عدم عودة الكثيرين إلى القطاع خوفاً من عدم القدرة على السفر مجدداً.

- سوء الوضع الاقتصادي:

لعب سوء الوضع الاقتصادي، دوراً في بحث الأزواج عن فرص جديدة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتبين أن جميع الحالات

1 مقابلة مع مديرة مركز شؤون المرأة، آمل صيام

كانت تقيم مع عائلات ممتدة في منازل صغيرة للغاية لا تتوفر فيها مقومات العيش اللائق ما أثر سلباً على طبيعة العلاقات الأسرية والزوجية . كما استخدم العامل الاقتصادي باعتباره حجة لتبرير السفر عائلياً و أمام القانون في حال رفعت النساء قضايا تفريق للضرر.

- الفراغ المهني:

كشفت اللقاءات أن نسبة كبيرة من الأزواج هم موظفو سلطة، وبعضهم متقاعدون مالياً أو مقطوعة رواتبهم. ما يشير إلى وجود فراغ مهني وجد الأزواج أنفسهم فيه، وعدم وجود ما يشغل أوقاتهم. ما دفعهم إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بكثرة، ونسج علاقات مع نساء، تقول(ن): " كنت أعرف أن زوجي يخونني ، و يقيم علاقات مع نساء أخريات. وكثيراً ما واجهته وحدثت أهله بالأمر. وفي كل مرة أواجهه أتعرض فيها للضرب الشديد بأي شيء أمامه."

- سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

فرض الفراغ المهني للأزواج البحث عن بدائل لسد الوقت أبرزها اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي ونسج علاقات خارج إطار الزوجية ساهمت في نشوب الخلافات وازدياد الفجوة بين الزوجين². تقول ن: " أن زوجها سافر بحجة العلاج ليلتحق بامرأة أخرى تعرف عليها عن طريق الانترنت ولم تدر بذلك إلا بعد فترة طويلة من غيابه ومن أقاربه. وهو لم يعد حتى الآن ويرفض العودة بعد أن تزوج وكون أسرة جديدة في بلد مجاور".

الآثار المترتبة على هجرة الأزواج:

آثار نفسية:

تتعرض النساء المهجورات لضغوطات اجتماعية واقتصادية ونفسية متعددة. تعكس نفسها في كثير من المشاعر السلبية التي تسيطر عليهن وتقلل من قدرتهن على المواجهة والصمود. ما يجعلهن عرضة للشعور بالوحدة والعزلة والخوف والرهبنة من حمل المسؤولية، إضافة إلى الشعور بالحرمان العاطفي والجنسي وإهدار وقت كبير في سد الاحتياجات الأساسية من طعام وملبس وغيرها، واللجوء إلى أساليب تقليدية للحماية تضمن استمرار صمودهن في مواجهة عواصف الحياة وانعدام الفرص والخيارات³.

آثار اجتماعية:

- ترك منزل الزوجية دون علم الزوجة: جميع الأزواج بلا استثناء غادروا منزل الزوجية بتكتم شديد. (ن) المهجورة منذ 8 سنوات. علمت بسفر زوجها بعد أن دفعها لقضاء أيام في بيت أهلها على الرغم من منعه الدائم لزيارة أهلها. ومنذ تلك اللحظة لم تتمكن (ن) من العودة إلى بيتها الموجود في بيت عائلة الزوج لسفر الجميع وتركها لمصيرها هي وأطفالها الأربعة .
- التعرض للتعنف الاجتماعي: جميع النساء المهجورات تحملن عبء النظرة الاجتماعية السلبية التي جعلت منهن فريسة للأقارب والتعرض للتحرش والإيذاء النفسي . ما جعلهن عرضة بشكل دائم للتعنف بجميع صوره وعرضة للضغوطات النفسية والاجتماعية. تقول ن: " كنت أرى نظرات الرجال تنهش جسدي جيئة وذهابا . ما يضطرنني إلى الحركة في أضيق الحدود وللضرورة القصوى" .
- ظهور أشكال من العلاقات الجديدة: اضطرت النساء المهجورات إلى نسجها بعد هجرة أزواجهن. لحماية أنفسهن وأسرهن من الضياع. تقول د: " كثيرا ما اضطرت للتعاضد عن كثير من سلوكيات الجيران والأقارب لحاجتي لهم. كما تخلت عن علاقات أخرى كونها تشكل عبئا ماديا لم أعد أستطيع حمله".
- حدوث تغير على نمط العيش اليومي للنساء وأسرهن بعد هجرة الأزواج
- آثار تربوية/ ثقافية/ تعليمية: مثل ضعف التحصيل الدراسي للأبناء ولجوء بعضهم لعادات سيئة كالتدخين والتغيب عن المنزل وفقدان الشعور بالسيطرة والرقابة الأبوية على الأبناء. خاصة الذكور.

2 مقالة مع الأخصائية النفسية في مركز شؤون المرأة، سلمى السوبركي

3 مقابلة مع الأخصائية النفسية في مركز شؤون المرأة سلمى سوبركي 20/9/2019

آثار اقتصادية:

- جاء في المقدمة منها عدم وجود دخل كاف وتراكم الديون وانكشاف الأسرة مالياً أمام الغرباء، وعدم القدرة على تلبية متطلبات الأسرة واللجوء إلى طرق غير آمنة للبحث عن حلول.

- يعد الفقر والتزويج المبكر وجهان لعملة واحدة في قصة الهجرة التي تعيشها نساء كثيرات تحولن إلى نساء مهجورات، معلمات، معيلات لأسرهن، مهمشات، معنفات، وغير مشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية. تقول (ح): " لم يتبق لدي شيء لأبيعه وأطعم أبنائي، في كل صباح أحمل هم الطعام والشراب وكيفية تدبيره، وماذا سأقول للدائنين وكيف سيمر اليوم دون طعام، أنا لا أعمل، أضطر دائماً لبيع المساعدات وجزء من كوبونة الوكالة لأسد احتياجات أخرى أكثر أهمية".

وانتقلت (ح) بين عشرة منازل مختلفة بسبب عدم قدرتها على دفع الإيجار لعدم وجود دخل ثابت وعدم قدرتها على الاستفادة من راتب زوجها وهو في الخارج. أما د فتعبر عن وضعها قائلة: " الأيام كلها متشابهة ولا طعم لها".

- عدم توفر سكن مستقل وملائم: جميع النساء كن يقمن في منزل أسرة الزوج، وغالبا ما يفتقد لمقومات السكن الملئم، الأمر الذي ينتج عنه الكثير من المشاحنات والخلافات. " معظم خلافاتي مع زوجي كانت بسبب السكن مع أهله وضيق المكان وانعدام الخصوصية، طوال الوقت وأنا بطقم الصلاة، لم أشعر بأني زوجة، ولم أشعر بالراحة يوماً ما."⁴

آثار قانونية:

على الرغم من تزايد حالات الهجر وتضرر النساء من هجر أزواجهن وحملهن أعباء جديدة ثقيلة، غير أن القضاء الفلسطيني لم يستطع إيقاف هدر حقوق الزوجات والأبناء نتيجة عدة أسباب أهمها⁵:

- غياب نصوص قانونية صريحة وراعية لهجر الأزواج: فالقانون الفلسطيني لم يرتب عقوبات قانونية على الأزواج الذين تركوا منزل الزوجية دون سبب.
- على الزوجة المهجورة إثبات الضرر الواقع عليها وعلى أسرتها.
- تنصل أهل الزوج من الإدلاء بأية معلومات قد تفيد في تحديد الموقف القانوني من الزوج، ما يحول دون وضع حد لهذه المسألة.
- بطء وطول أمد التقاضي: " لا يمكن رفع قضايا التفريق للضرر إلا بعد مرور سنة من غياب الزوج". وهي مدة طويلة نسبياً قد يتولد عنها الكثير من الأضرار الأخرى للنساء وأبنائهن.
- صعوبة إثبات الغياب، الأمر الذي يتطلب جهداً ووقتاً وتكلفة مالية .
- التكلفة المالية التي تتحملها الزوجة في حال لجأت إلى القضاء مباشرة.
- هيمنة أهل الزوج على راتبه: " كثير من الزوجات يرفعن قضايا نفقة للأبناء من الزوج الغائب، وفي حال كان للزوج راتب، فغالبا لا تستفيد منه الزوجة ولا أبنائها.
- جِدَّة تصوّرات النساء عن أنفسهن وعن أبنائهن، وعن الحياة .

4 زوجة مهجورة من شمال القطاع

5 مقابلة مع سهير اليايا

الخلاصة :

غالباً ما تتحمل النساء بمفردهن تبعات هجرة الزوج، وعلى كل واحدة منهن إعادة ترتيب أمورها وفق هذا المتغير الذي يتحول تدريجياً إلى حقيقة راسخة لا يمكن الفكك منها وتلقي بظلال كثيفة على واقع النساء المهجورات . وتدفعهن إلى سلوك مسارات غير آمنة، وتبني توجهات غير نمطية لمواجهة هذا الواقع، حتى لو لم تكن مقبولة اجتماعياً وتبني خيارات مريرة إنسانياً واجتماعياً .

لقد فقدت الزوجات المهجورات متعة الحياة وهناءة العيش، وفرض عليهن الواقع طرفاً للعيش لم يألفنها ولا يتقبلنها لكنهن رضخن لها لانعدام وجود خيارات أمامهن، ولصعوبة الفكك من القيود التي فرضها القانون والمجتمع . ما يستدعي إحداث عملية تنموية مستدامة كإطار أولى للحماية تؤمن شروط الأمن الإنساني . وتمنع حدوث هشاشة النساء وانكشافهن. ورأت النساء المهجورات أنّ زواجهن المبكر وكثرة الإيجاب والسكن مع العائلة ساهم بشكل كبير في تخلي أزواجهن عنهن وعن أبنائهن، والهروب من هذا الواقع نحو مسارات غير حميدة، تعد الهجرة أقلها سوءاً.

النتائج:

1. وجود تحولات في الأدوار الجندرية للنساء المهجورات نتيجة مضاعفة الأعباء الأسرية والاقتصادية الملقاة على كاهلهن.
2. وجود تفاوت في قدرة النساء المهجورات في التعامل مع الظروف المعيشية الناتجة عن هجرة الزوج.
3. النساء عنصر تابع في عملية الهجرة، لا تتم استشارتهن، ولكن يعشن نتائج وتبعات الهجرة.
4. النساء المهجورات لا يتمتعن بالمزايا الاجتماعية التي تحصل عليها المطلقات والأرامل في شبكة الأمان الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية.
5. النساء المهجورات غير مشمولات في قانوني الضمان الاجتماعي وحماية الأسرة من العنف.
6. صعوبة الأوضاع المعيشية للنساء المهجورات من حيث انعدام الدخل وعدم وجود سكن مستقل .

التوصيات:

أولاً في الجانب القانوني:

1. الضغط على المشرّع من أجل اعتبار هجران منزل الزوجية جريمة يعاقب عليها القانون نصاً.
2. تنفيذ حملة نسوية لإجبار الزوج الحصول على إذن الزوجة قبل السفر، مع تحديد مدة السفر، ووضع عقوبات متدرجة في حال خالف ذلك.
3. الضغط من أجل اعتبار جريمة هجران منزل الزوجية جريمة مستقلة عن الامتناع عن أداء النفقة حماية للمرأة والأسرة معاً.
4. الضغط على الحكومة لتخفيض المدة القانونية الموجبة لرفع قضايا التفريق للضرر الخاصة بالنساء المهجورات من سنة إلى ثلاثة شهور، للتقليل من التبعات السلبية لغياب الزوج وطول مدة التحرك القضائي.
5. شمول المهجورات في قانون الضمان الاجتماعي وتحديد غرامة مالية للتحايل على حقوق الزوجة و الأبناء المهجورين/ات.
6. إنشاء مكتب للضمان النسوي لحل الإشكاليات التي قد تواجه النساء المهجورات والمعلقات.
7. توفير دعم قانوني مجاني/ شامل توعوي وقضائي للنساء المهجورات
8. إعادة النظر في التشريعات الأسرية المعمول بها وإصدار قانون حماية الأسرة من العنف.

ثانياً في الجانب الاجتماعي:

1. الضغط على وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل اتخاذ تدابير مساعدة تضمن حصول المهجورات على الموارد المختلفة والتمتع بالخدمات والانضمام إلى شبكة الحماية الاجتماعية.
2. الضغط على وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل مساواة النساء المهجورات مع المطلقات والأرامل فيما يتعلق بالمزايا

الاقتصادية والاجتماعية التي تحصل عليها هذه الفئات.

3. العمل على تحسين شروط الأمن الإنساني للنساء عامة - والمهجورات خاصة- بالشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني.
4. تأسيس برنامج اجتماعي/تعليمي/ اقتصادي دائم ومتكامل لدعم النساء المهجورات. بما يضمن الحماية والتمكين.

ثالثاً في الجانب الاقتصادي:

1. تدريب النساء المهجورات على تصميم و تنفيذ المشاريع الصغيرة
2. توفير منح مالية صغيرة لدعم مشاريع إنتاجية للنساء المهجورات
3. تدريب النساء المهجورات على آليات وطرق التسويق
4. إنشاء شبكة للتسويق الاليكتروني لمشاريع النساء المهجورات
5. إنشاء صندوق للإقراض النسوي الميسر تستفيد منه النساء المهجورات